

Distr.
GENERAL

TD/396
17 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية: الاتجاهات والقضايا والسياسات العامة

مذكرة معلومات أساسية أعدها أمانة الأونكتاد

خلاصة

يُعد موضوع "ضمان تحقيق مكاسب إيجابية من التجارة الدولية ومن المفاوضات التجارية الدولية" واحداً من المواضيع الأساسية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويعتبر تعزيز مشاركة البلدان النامية على نحو متزايد ومفيد في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية أحد السبل المهمة لتحقيق هذه المكاسب، وبالتالي استخدام التجارة كمحرك حقيقي للنمو والتنمية. وبإمكان هذه القطاعات أن توفر فرصاً للبلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، للتعجيل في النمو، وزيادة القيمة المضافة المحلية للصادرات، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتحسين فرص العمل ونوعية الوظائف، لتسهم بالتالي في تحقيق غايات وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وخلال العقود القليلة المنصرمة، أفلح عدد من البلدان النامية في دخول هذه القطاعات، بل إن بضعة بلدان منها قد تمكنت من تعميق مشاركتها في هذه القطاعات. وتثير تجارب هذه البلدان، وبروز أهمية القطاعات الدينامية والجديدة بالنسبة لتحقيق النمو والتنمية في البلدان النامية، عدداً من القضايا والأسئلة: ما هي القطاعات الدينامية والجديدة في التجارة العالمية؟ وما هو نوع الفرص التي توفرها هذه القطاعات في ضمان تحقيق مكاسب إيجابية من التجارة الدولية؟ وما هي المحددات الرئيسية لمشاركة البلدان النامية في هذه القطاعات؟ وما هي ضرورات السياسة العامة الوطنية والدولية لتعزيز مشاركة البلدان النامية على نحو متزايد ومفيد في هذه القطاعات؟ وما هو الدور الذي يمكن للأونكتاد أن يؤديه في هذا الخصوص؟

وتسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى تيسير المناقشات أثناء انعقاد الجلسة الموضوعية للأونكتاد الحادي عشر بشأن خيارات واستراتيجيات السياسة العامة الرامية إلى دعم مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. واستناداً إلى البحوث والتحليلات التي أجراها الأونكتاد، بما في ذلك تقرير التجارة والتنمية وتقرير الاستثمار العالمي اللذان صدرا مؤخراً، تتقصى المذكرة الاتجاهات الرئيسية في الأداء التصديري للبلدان النامية، وتحلل مشاركتها في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية، وتحدد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه العملية، وتثير مسائل عامة تتعلق بالسياسات الوطنية والدولية، وتبين الجوانب العامة لأعمال الأونكتاد كجزء من عمليات استعراض القطاعات التجارية.

المحتويات

الصفحة

٣		مقدمة
٤		أولاً- اتجاهات الأداء التصديري للبلدان النامية
٧		ثانياً- مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية
١٧		ثالثاً- المحددات الرئيسية لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة
١٩		رابعاً- الآثار على صعيد السياسة العامة
٢٤		خامساً- خاتمة: دور عمليات استعراض القطاعات التجارية التي يقوم بها الأونكتاد

مقدمة

١- يُعد موضوع "ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية ومن المفاوضات التجارية الدولية" واحداً من المواضيع الرئيسية للدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويعتبر تعزيز مشاركة البلدان النامية على نحو متزايد ومفيد في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية أحد السبل المهمة لتحقيق هذه المكاسب واستبقائها وبالتالي استخدام التجارة كمحرك حقيقي للنمو والتنمية. وتندرج هذه القطاعات، والمنتجات التي تشتمل عليها ضمن ثلاث فئات عامة، وهي الفئات التي أظهرت باستمرار معدلات نمو عالية وحصة متزايدة في التجارة العالمية، بما في ذلك تلك التي حققت فيها البلدان النامية بالفعل بعض الحضور فيما يتعلق بصادراتها؛ والمنتجات الموجودة أصلاً ولكنها جديدة على قائمة الأنشطة التي تضطلع بها البلدان النامية في مجال التصدير، والمجالات التجارية الجديدة كلياً والتي يُحتمل أن تتمتع فيها البلدان النامية بمزايا نسبية.

٢- وخلال العقود الأخيرة، أفلح عدد من البلدان النامية في دخول هذه القطاعات، واستطاع بعضها زيادة مشاركته فيها بينما لم تحقق بلدان أخرى سوى مكاسب محدودة من حيث القيمة المضافة المحلية للصادرات. وتشير تجارب هذه البلدان إلى حاجتها للأخذ بنهج مركّز على صعيد السياسة العامة، ضمن الإطار الإنمائي العام، يبي ويعزز الاستراتيجيات والروابط بين العوامل الرئيسية، بما في ذلك القدرة التوريدية، والإنتاجية، والموارد التكنولوجية والقدرة التنافسية؛ والاستثمارات المحلية والأجنبية؛ والوصول إلى الأسواق ودخولها؛ وتغيّر الطلب والأفضليات؛ والتوزيع الإقليمي للعمل. وللنظم التجارية والمالية وهياكل الأسواق العالمية والتعاون الإنمائي آثار مهمة بالنسبة لنجاح هذه الجهود.

٣- ومن شأن المشاركة المفيدة للبلدان النامية في هذه القطاعات أن توفر فرصاً جديدة لهذه البلدان بما فيها أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، لتعزيز تراكم رأس المال، وإدخال التغيرات الهيكلية، وتحسين الإنتاجية، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع المحلية، وتحسين فرص العمل، وتحسين الأداء الاقتصادي ككل في سياق هذه العملية. ومن شأن الاستغلال الناجح لهذه الفرص أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق غايات وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. كما أن من شأنه، من خلال مساعدة البلدان النامية على زيادة حصتها في التجارة والدخل العالميين، أن يدعم الاقتصاد والتجارة العالميين دعماً مستداماً. وعلى العموم، فإن هذا يمكن أن يعود بالنفع على جميع البلدان.

٤- وللأونكتاد، بوصفه صلة الوصل ضمن منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والمسائل المترابطة والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، دور مهم في تطوير السياسات العامة الرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية من خلال ما يضطلع به من أعمال تحليلية وما يجري فيه من مداولات حكومية دولية وما يقدمه من دعم لبناء القدرات. وسيكون دوره في عمليات استعراض القطاعات التجارية مهماً بصفة خاصة في هذا الصدد.

٥- وتسعى مذكرة المعلومات الأساسية هذه إلى تيسير المناقشات خلال الجلسة الموضوعية للأونكتاد الحادي عشر بشأن خيارات واستراتيجيات السياسة العامة الرامية إلى تقديم الدعم لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية، عن طريق تقصّي الاتجاهات الرئيسية للأداء التصديري للبلدان النامية، وتحليل

مشاركتها في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية، وتحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه العملية، ورسم الخطوط العريضة للمجالات العامة للعمل على صعيد السياسات الوطنية والدولية. ومن المهم التنويه في البداية بأن هذه المذكرة تعالج المسألة معالجة عامة. إلا أن السياسات والإجراءات المحددة ستعتمد على القطاعات أو المنتجات المعنية والبلدان المشمولة والظروف الأولية وعلى طائفة من العوامل الأخرى. وهذه العوامل تتفاوت فيما بين القطاعات والبلدان، وتبعاً لذلك ينبغي أن تتفاوت السياسات والتدابير في كل حالة من الحالات. وبالتالي فإن النظر في قطاعات محددة يتطلب دراسة كل حالة على حدة دراسة متعمقة. وسيكون الاسترشاد بالدورة الموضوعية للأونكتاد فيما يتعلق بعمليات استعراض القطاعات التجارية مفيداً بصفة خاصة.

أولاً - اتجاهات الأداء التصديري للبلدان النامية

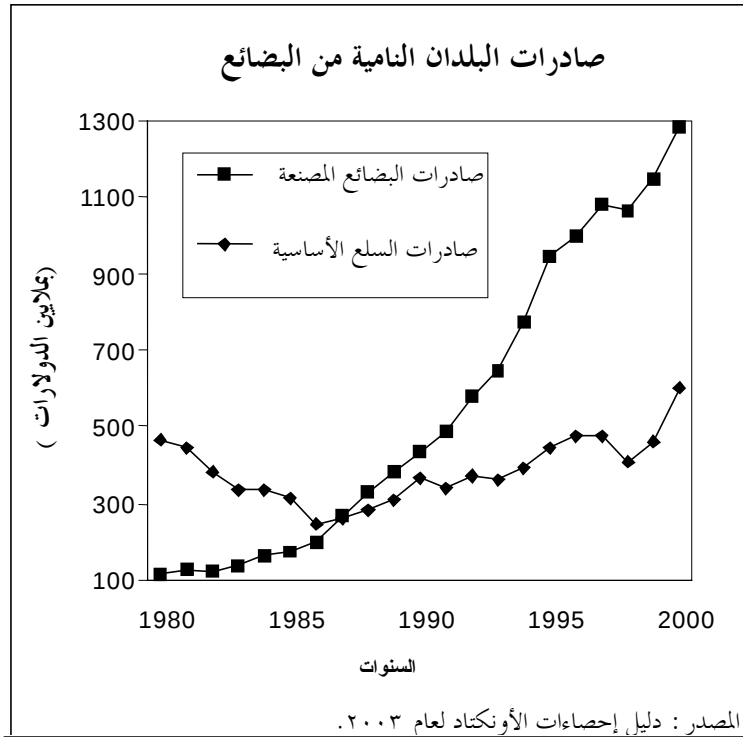
٦- اتجاهات عامة. إن نمو التجارة خلال السنوات الخمسين الماضية قد تخطى عادة معدل النمو في الناتج. وهذا يعكس التحول نحو اقتصادات أكثر انفتاحاً، كما يعكس استمرار التخصص الدولي في مجال الإنتاج. وقد ازدادت حصة البلدان النامية في التجارة الدولية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي لتصل إلى ما نسبته ٢٧ في المائة من التجارة العالمية في عام ١٩٨١. وخلال عقد الثمانينات الذي يُسمى في كثير من الأحيان عقد التنمية المفقود نتيجة لأزمة الديون، هبطت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية، ولكنها عادت فانتعشت لتبلغ ٣١ في المائة في عام ٢٠٠١. وتمثل المصنوعات اليوم أكثر من ٧٠ في المائة من صادرات البلدان النامية من البضائع.

٧- تبين الأداء التجاري فيما بين البلدان. يخفي انتعاش حصة البلدان النامية من التجارة العالمية وجود تباينات كبيرة في أداء البلدان. فمن الناحية الإيجابية، استطاعت بضعة بلدان نامية، بما فيها بعض الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا، أن تحقق زيادات كبيرة في حصتها من القيمة المضافة للصناعة العالمية ضاهت أو تجاوزت الزيادات في حصصها من تجارة المصنوعات العالمية. وغالباً ما تدرج الصادرات المعنية ضمن الحلقات الأعلى من سلسلة القيمة المضافة كما أن العديد منها يتألف من سلع وخدمات دينامية عالمياً، وهي تمثل، بالإضافة إلى المنتجات والخدمات المتخصصة القائمة على توفر الموارد الطبيعية والثقافية، مجالات جديدة تتيح فرصاً جديدة للبلدان النامية. وثمة سمة مهمة أخرى تميز أداء الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا وهي أنها تمكنت من الحصول على حصص في جميع الأسواق، مما يدل على بروز هذه البلدان كقواعد إنتاج عالمية.

٨- وعلى النقيض من ذلك، تراجعت حصة أقل البلدان نمواً بصفة خاصة تراجعاً كبيراً من ١,٤٦ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٠,٢٥ في المائة في عام ٢٠٠١. ومن أسباب ذلك استمرار تراجع أهمية تجارة السلع الأساسية. فبينما سجلت الصادرات العالمية الإجمالية زيادة بمعدل سنوي بلغ في متوسطه ٦,١ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، لم تزد صادرات السلع الأساسية إلا بمعدل ٣,١ في المائة. ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب منها انخفاض الأسعار النسبية للسلع الأساسية مقارنة بأسعار المصنوعات، والحساب المتعدد للمصنوعات التي يتاجر بها عدة مرات خلال مختلف مراحل التجهيز، وتباطؤ النمو الإجمالي للطلب ويعتمد نصف البلدان النامية على السلع الأساسية بخلاف الوقود للحصول على أكثر من نصف حصائل الصادرات، وترتفع هذه النسبة إلى الثلثين إذا أُضيفت صادرات الوقود. وهناك حوالي ٣٨ بلداً نامياً يعتمد على سلعة أساسية واحدة من أجل الحصول على أكثر من نصف حصائل صادراته و ٤٨ بلداً آخر يعتمد على سلعتين من هذه السلع.

الإطار ١ - تغير تكوين صادرات البلدان النامية: نمط على شكل المقص

تعد زيادة حصة البضائع المصنعة في صادرات البلدان النامية مقارنة بالسلع الأساسية تطوراً مهماً من التطورات التي شهدتها التجارة العالمية خلال السنوات الـ ٢٥ المنصرمة. فقد ارتفعت حصة المصنوعات في صادرات البلدان النامية، التي لم تكن تشكل سوى ما نسبته ٢٠ في المائة من صادرات هذه البلدان (١١٥ بليون دولار أمريكي) في عام ١٩٨٠، ارتفاعاً مطرداً لتصل إلى ما يقارب ٧٠ في المائة (١ ٣٠٠ بليون دولار أمريكي) في عام ٢٠٠٠، بينما تراوحت قيمة الصادرات السنوية من السلع الأساسية ضمن نطاق ضيق بين ٢٥٠ و ٦٠٠ بليون دولار أمريكي. ويبين الرسم البياني أدناه هذا النمط الذي يتخذ شكل المقص المفتوح.



ومع ذلك، فإن من شأن إلقاء نظرة فاحصة على هذه الاتجاهات أن يبيّن أن الصورة هي أكثر اختلافاً بكثير. فما زال هناك الكثير من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، مستعدة إلى حد كبير من هذه العملية. والواقع أن تهميش أقل البلدان نمواً في التجارة العالمية قد تزايد خلال العقد الأخيرين. كما يلاحظ، حسب ما أشار إليه تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٢، أن الزيادة في صادرات المصنوعات، في حالة الكثير من البلدان النامية، لم تقترن بنمو أسرع في ناتجها المحلي الإجمالي أو بتقارب متزايد مع مستويات الدخل في البلدان المتقدمة. ومن جهة أخرى، فبينما انخفضت حصة البلدان المتقدمة من صادرات المصنوعات العالمية من ٨٠ إلى ٧٠ في المائة خلال هذه الفترة، ارتفعت حصتها من الناحية الفعلية في القيمة المضافة للمصنوعات العالمية من ٦٥ إلى ٧٣ في المائة.

٩- *تغير تكوين صادرات البلدان النامية*. لم يستطع عدد كبير من البلدان النامية التحول عن السلع الأساسية، التي لا يزداد الطلب على معظمها إلا زيادة بطيئة نسبياً، وبالتالي فإن هذه البلدان معرضة لخطر بقائها مهمشة في التجارة العالمية ما لم تتمكن من إضافة قيمة إلى صادراتها. ومع ذلك، ثمة بارقة أمل تتمثل في أن النمو في تجارة بعض السلع الأساسية يضاهي من حيث السرعة نمو التجارة في بعض المصنوعات، وقد أفلح بعض البلدان في استغلال هذه الفرصة لتحقيق توسعاً كبيراً في صادراتها ودخلها. كما تمكن عدد من البلدان النامية من تنويع منتجاتها المصدرة بعيداً عن الاعتماد على سلع أساسية غير مجهزة إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى قائمة على الموارد أو كثيفة الاعتماد على اليد العاملة، ولكن معدل النمو في الطلب العالمي على هذه المنتجات يتباين وبالتالي فإنها قد لا تتيح فرصاً لتحقيق نمو مستدام في الصادرات. وباستثناء بعض الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا، فإن البلدان التي تمكنت من زيادة صادراتها في القطاعات الكثيفة الاستخدام للمهارات والتكنولوجيا قد اعتمدت في الغالب على عمليات كثيفة الاستخدام لليد العاملة مثل عمليات التجميع التي يكون فيها مستوى القيمة المضافة المحلية منخفضاً.

١٠- *نموذج جديد لتجارة الخدمات*. وفي الوقت نفسه، ما برح قطاع الخدمات الذي تربطه روابط هامة بجميع الأنشطة الاقتصادية، يكتسب أهمية في كافة البلدان خلال العقد الماضي. فقد تضاعف إجمالي صادرات الخدمات أربع مرات، من ٤٠٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١,٦ ترليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢، بينما ازدادت حصة الخدمات في إجمالي التجارة من ١٦,٢ إلى ١٩,٤ في المائة. وارتفعت حصة البلدان النامية من إجمالي صادرات الخدمات العالمية من ١٩ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠١، بينما زادت حصتها من الواردات العالمية من ٢٢ إلى ٢٥ في المائة خلال نفس الفترة. كما بلغت تحويلات العمال إلى البلدان النامية ٧٢,٣ بليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠١، أي ما يفوق حجم المساعدات الإنمائية؛ وهذا يدل على أن لدى البلدان النامية إمكانيات كبيرة لتوريد الخدمات وعلى المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها حركة العمال المؤقتة (أسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات) في حصائل صادرات هذه البلدان. وقد ارتفعت حصة آسيا من صادرات الخدمات العالمية من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠٠٢، بينما بقي الوضع النسبي للبلدان النامية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا في حالة ركود: حيث ظلت حصتها من صادرات الخدمات العالمية تشكل ما نسبته ٤ في المائة و ٢ في المائة على التوالي في عام ٢٠٠٢.

١١- *التجارة الإقليمية والتجارة بين بلدان الجنوب*. ظهر اتجاهان هامين آخران في التجارة الدولية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي. أولهما حدوث زيادة سريعة في الاتفاقات التجارية الإقليمية، بما فيها الترتيبات بين الجنوب والجنوب والشمال والشمال والجنوب والجنوب والجنوب والجنوب الأطراف والترتيبات الثنائية، ولا سيما في أعقاب إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥. ويتم اليوم الاتجار بأكثر من نصف إجمالي التجارة العالمية ضمن إطار هذه الترتيبات. أما الاتجاه الثاني فهو استمرار نمو حصة التجارة بين الجنوب والجنوب في إجمالي تجارة البلدان النامية: حيث ارتفعت هذه الحصة من ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤٣ في المائة حالياً لتشكّل ما نسبته ١١ في المائة تقريباً من إجمالي التجارة العالمية. ويترتب على هذه التطورات والاتجاهات آثار مهمة فيما يتعلق بتكوين وتوجيه التجارة العالمية ومشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة.

ثانياً - مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية

قطاعات السلع الدينامية

١٢ - القطاعات والمنتجات الدينامية الرئيسية. تجاوز متوسط معدل النمو السنوي في قيمة صادرات السلع العالمية خلال العقدین الأخيرین نسبة ٨ في المائة. ومع ذلك، توجد اختلافات كبيرة في معدلات نمو التجارة في فرادى القطاعات والمنتجات، حيث حدث النمو في بعض الحالات بمعدلات أسرع من متوسط معدل نمو التجارة العالمية. كما أن التفاوتات بين المنتجات من حيث نمو الصادرات قد دلّ على حدوث تغيرات كبيرة في تكوين التجارة الدولية.

الجدول ١

المنتجات الدينامية في الصادرات العالمية، مصنفة بحسب التغير في الحصة السوقية، ١٩٨٥-٢٠٠٠ (بملايين الدولارات وبالنسب المئوية)

الرتبة	رمز التصنيف الموحد للتجارة الدولية	المنتج	الحصة السوقية		الزيادة	القيمة		معدل النمو السنوي
			١٩٨٥	٢٠٠٠		١٩٨٥	٢٠٠٠	
١	٧٧٦٤	دوائر إلكترونية صغيرة	٠,٨٢	٣,٣٨	٢,٥٦	١٣ ٩٧٦	١٨٦ ٨٨٧	١٨,٩
٢	٧٥٩٩	قطع غيار آلات تجهيز البيانات وتوابعها	١,٠٢	٢,٣٣	١,٣	١٧ ٤٤٦	١٢٨ ٨٨٢	١٤,٣
٣	٧٥٢٤	وحدات تخزين مركزية رقمية مشحونة على حدة	٠,٠٢	١,٠١	٠,٩٩	٢٩٥	٥٥ ٩٤٢	٤١,٩
٤	٧٦٤٣	أجهزة إذاعة وتلفزيون وما يتصل بها من أجهزة إرسال واستقبال	٠,١١	٠,٩١	٠,٨١	١ ٨١١	٥٠ ٦١٤	٢٤,٩
٥	٥٤١٧	أدوية	٠,٥٣	١,٢٤	٠,٧١	٨ ٩٨٥	٦٨ ٤٥٢	١٤,٥
٦	٧٦٤٩	قطع غيار أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية وأجهزة التسجيل وتوابعها	٠,٦٧	١,٢٨	٠,٦١	١١ ٣٤٦	٧٠ ٦٣٣	١٣
٧	٧٦٤١	أجهزة الهاتف والبرق	٠,٢٨	٠,٨٣	٠,٥٥	٤ ٧٠٤	٤٥ ٩٦٢	١٦,٤
٨	٧٥٢٣	وحدات تجهيز مركزية رقمية كاملة	٠,٣	٠,٧٤	٠,٤٤	٥ ١٦٠	٤٠ ٨٤٥	١٤,٨
٩	٧٧٢١	أجهزة كهربائية لعمل دوائر كهربائية/وقطعها	٠,٦٤	١,٠٥	٠,٤١	١٠ ٩١٩	٥٨ ٢٩٧	١١,٨
١٠	٧٧٨٨	آلات ومعدات كهربائية أخرى	٠,٤٨	٠,٨٦	٠,٣٩	٨ ١٣٢	٤٧ ٨٢٩	١٢,٥
١١	٨٩٤٢	لعب أطفال وألعاب منزلية	٠,٤	٠,٧٩	٠,٣٩	٦ ٨٠٤	٤٣ ٥٠٩	١٣,٢
١٢	٨٩٣٩	أصناف متنوعة من المواد الكيميائية	٠,٤	٠,٧٧	٠,٣٧	٦ ٨١٥	٤٢ ٤٨٣	١٣
١٣	٧٩٢٤	طائرات تعمل بالدفع الميكانيكي (بخلاف الطائرات العمودية)	٠,٤٤	٠,٧٨	٠,٣٤	٧ ٤٩٦	٤٣ ٢٢٢	١٢,٤
١٤	٧٥٢٥	وحدات خارجية لمعدات تجهيز البيانات	٠,٦٦	٠,٩٨	٠,٣٢	١١ ٢٤٨	٥٤ ٣٩٠	١١,١
١٥	٧٧١٢	آلات وقطع غيار أخرى لتوليد الطاقة الكهربائية	٠,١٧	٠,٤٩	٠,٣٢	٢ ٨٢٩	٢٦ ٩٢٩	١٦,٢
١٦	٧٧٣١	أسلاك وكابلات وأعمدة كهربائية معزولة وأشرطة عزل كهربائي وما يشابهها	٠,٢٩	٠,٦	٠,٣	٥ ٠١٢	٣٣ ٠٦٢	١٣,٤

الرتبة	رمز التصنيف الموحد للتجارة الدولية	المنتج	الحصة السوقية				القيمة		معدل النمو السنوي
			١٩٨٥	٢٠٠٠	الزيادة	١٩٨٥	٢٠٠٠	٢٠٠٠	
١٧	٥١٤٨	مركبات أخرى يدخل النيتروجين في تكوينها	٠,١٥	٠,٤٥	٠,٣	٢٥٧٨	٢٥٠٠٩	١٦,٤	
١٨	٨٤٦٢	ملابس داخلية محاكة أو منسوجة من القطن	٠,١٦	٠,٤٤	٠,٢٨	٢٧١٤	٢٤١٤٥	١٥,٧	
١٩	٧٧٦٨	بلورات كهربائية إجهادية وقطع غيار ترازسترات وصمامات كاثود	٠,٣١	٠,٥٨	٠,٢٧	٥٢٨٥	٣٢٢٥٩	١٢,٨	
٢٠	٧٥٣٢	آلات للمعالجة الكاملة للبيانات الرقمية	٠,٢	٠,٤٧	٠,٢٧	٣٤٠٠	٢٦٠٣٥	١٤,٥	
٢١	٧٨١٠	سيارات ركاب	٤,٩	٥,١٥	٠,٢٥	٨٣٥٤٧	٢٨٥٢٢٢	٨,٥	
٢٢	٥٨٣٩	متنجات بلمرة وبلمرة مشتركة أخرى	٠,١٦	٠,٤	٠,٢٤	٢٧٣٦	٢٢٠٨٧	١٤,٩	
٢٣	٨٢١٩	أثاث وقطع غيار أخرى	٠,٣٢	٠,٥٥	٠,٢٢	٥٤٩٥	٣٠٢٨١	١٢,١	
٢٤	٧٧٦٣	دايودات وترانزسترات وما يماثلها من أشباه الموصلات	٠,٢٢	٠,٤٢	٠,٢	٣٧٣٥	٢٣٠٢٥	١٢,٩	
٢٥	٧١٤٩	قطع غيار آلات ومحركات غير كهربائية	٠,٢٨	٠,٤٦	٠,١٩	٤٧١٢	٢٥٦٤٨	١٢	
٢٦	٨٢١١	كراسي ومقاعد أخرى	٠,٢٦	٠,٤٣	٠,١٨	٤٣٦٦	٢٤٠٠٦	١٢	
٢٧	٨٩٨٣	تسجيلات موسيقية وغيرها من التسجيلات الصوتية أو ما يشابهها من التسجيلات	٠,٣٣	٠,٥	٠,١٧	٥٦٠٩	٢٧٨٨٠	١١,٣	
٢٨	٨٧٢٠	معدات وأجهزة طبية	٠,٢٤	٠,٤١	٠,١٧	٤١٢٢	٢٢٧٢٢	١٢,١	
٢٩	٨٤٥١	كسرات وبلوفرات، وبلوزات، وستر (كارديجان)، وبلوزات من التريكو وغير ذلك	٠,٣٩	٠,٥٤	٠,١٥	٦٥٩٤	٢٩٩٨٧	١٠,٦	
٣٠	٨٤٣٩	ملابس خارجية أخرى مصنوعة من الألياف النسيجية للنساء والفتيات والأطفال	٠,٣	٠,٤٥	٠,١٥	٥١٦١	٢٥٠١٥	١١,١	
٣١	٧٢٨٤	آليات وقطع غيار للصناعات المتخصصة	٠,٦٨	٠,٨٢	٠,١٤	١١٦١٨	٤٥٦١٧	٩,٦	
٣٢	٧١٣٢	محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بالمكابس والمستخدمة في المركبات البرية	٠,٤٥	٠,٥٨	٠,١٤	٧٥٩٩	٣٢٣٦٨	١٠,١	
٣٣	٥٩٨٩	متنجات ومستحضرات كيميائية	٠,٤٥	٠,٥٨	٠,١٣	٧٦٠٣	٣١٨٦٥	١٠	
٣٤	٧٦١١	أجهزة استقبال تلفزيوني ملون	٠,٢٧	٠,٤	٠,١٣	٤٥٨٩	٢١٩٥٥	١١	
٣٥	٥١٥٦	مركبات حلقيّة؛ أحماض نووية	٠,٣٢	٠,٤٤	٠,١٢	٥٤٤٥	٢٤٥٩٩	١٠,٦	
٣٦	٧٨٤٩	قطع غيار ولوازم أخرى للسيارات	٢,٢٣	٢,٣٣	٠,١	٣٧٩٥٤	١٢٩٠٥١	٨,٥	
٣٧	٦٦٧٢	الماس غير المشغول والمقطع (باستثناء الماس الاصطناعي)	٠,٨٣	٠,٩٢	٠,٠٩	١٤١٦٦	٥٠٧٤١	٨,٩	
٣٨	٧١٣٩	قطع غيار لمحركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بمكابس	٠,٣٤	٠,٤	٠,٠٦	٥٨١٤	٢٢٢٤٩	٩,٤	
٣٩	٧٤٩٢	صنابير وحفريات وصمامات وغير ذلك من لوازيم الأنايب وجدران المراحل والخزانات والأحواض	٠,٣٤	٠,٤	٠,٠٦	٥٨٥٤	٢٢١٦٨	٩,٣	
٤٠	٧٩٢٩	قطع غيار الطائرات (باستثناء الإطارات والمحركات والأجزاء الكهربائية)	٠,٤٩	٠,٥٣	٠,٠٤	٨٣٣٤	٢٩٤٧٥	٨,٨	
		مجموع المنتجات المذكورة أعلاه	٢١,٨٤	٣٦,٧١	١٤,٨٧	٣٧٢٠٠٦	٢٠٣١٣٤٧	١٢	

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة بشأن تجارة السلع الأساسية.

١٣- ويبين الجدول ١ اتجاه معدلات النمو للفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠ بالنسبة للأربعين منتجاً من المنتجات الأكثر دينامية في الصادرات العالمية والتي شكلت ما نسبته ٤٠ في المائة تقريباً من قيمة الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٠٠. وقد سجلت هذه المنتجات الدينامية، كمجموعة، معدل نمو قدره ١٢ في المائة سنوياً خلال فترة السنوات الـ ١٥ وزادت حصتها في الأسواق بما نسبته ١٥ في المائة تقريباً. ومن الجدير بالذكر أن تصنيف المنتجات على مستوى أكثر تفصيلاً أو استخدام فترة أقصر من تلك المستخدمة في الجدول ربما كان سيؤدي إلى تحديد المزيد من "المنتجات المتخصصة" التي ازداد الطلب عليها خلال السنوات الأخيرة زيادة سريعة. وهذا اعتبار مهم بالنسبة لإجراء تحليل أعمق يتناول قطاعات وبلداناً محددة في سياق ما يقوم به الأونكتاد من عمليات استعراض للقطاعات التجارية.

١٤- ومن بين هذه المنتجات الأربعين الأكثر دينامية والبالغ عددها، تدرج ٢٥ منها في أربع فئات صناعية هي: المنتجات الإلكترونية والكهربائية (بنود التصنيف الموحد للتجارة الدولية ٧٥ و ٧٦ و ٧٧)؛ والسيارات (البندان ٧٨ و ٧٩)؛ والمحركات وقطع الغيار (البند ٧١)؛ والألبسة (البند ٨٤). وقد شكلت هذه المنتجات مجتمعة أكثر من ربع إجمالي قيمة الصادرات في عام ٢٠٠٠. كما أنها قد شكلت ما يزيد عن ١٠ نقاط مئوية من نمو التجارة العالمية في الأعوام ١٩٨٥-٢٠٠٠. أما فيما يتعلق بالمنتجات الباقية، فإن المنتجات التي تدرج ضمن فئة المواد الكيميائية (البند ٥ من التصنيف الموحد للتجارة الدولية) قد سجلت، مجتمعة، نمواً سنوياً يزيد معدلته على ١٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٠. وهذه المنتجات هي منتجات جاهزة لصناعات تتطلب إنفاقاً ضخماً في مجال البحث والتطوير وتتسم بدرجة عالية من التعقد التكنولوجي و/أو وفورات الحجم.

١٥- وتستأثر فئة المنتجات الأسرع نمواً - فئة المنتجات الإلكترونية والكهربائية - بحصة كبيرة من الصادرات العالمية (أكثر من ١٦ في المائة)؛ وحقت مجموعات المنتجات الثلاث الأسرع نمواً ضمن هذه الفئة (أجهزة الحاسوب؛ وأجهزة الترانزستور وأشباه الموصلات؛ ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطع غيار أجهزة الحاسوب والآلات المكتبية) لوحدها زيادة في حصتها من الصادرات العالمية بمقدار أربعة أضعاف تقريباً، من ٢,٧٦ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٩,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠. ويمثل تجزؤ سلاسل التوريد العالمية عاملاً رئيسياً داعماً لهذا الاتجاه. وقد تضاعفت حصة المجموعات السبع من المنتجات الإلكترونية والكهربائية التي يشملها الجدول ١ ككل في الصادرات العالمية، ثلاث مرات تقريباً لتصل إلى حوالي ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠. واستأثرت صناعة السيارات بما نسبته ٩ في المائة تقريباً من مجموع الصادرات ولكن نموها كان بطيئاً نسبياً، حيث بلغت مساهمتها في الزيادة المحققة ٠,٦ نقطة مئوية فقط. وشكلت حصة صناعة الملابس أقل من ٢ في المائة من التجارة العالمية وبلغت مساهمتها في الزيادة المحققة ٠,٦ نقطة مئوية.

١٦- السلع الأساسية. بالرغم من أن حصة السلع الأساسية في التجارة العالمية قد انخفضت على مر الزمن، فإن تصنيف قطاعات السلع الأساسية يدل على أن هناك عدداً من السلع التي أظهرت دينامية في الأسواق. فمنتجات الحرير ومستحضرات الحبوب والمشروبات غير الكحولية وبعض أصناف الفواكه ومستحضراتها، على سبيل المثال، يمكن أن تعتبر منتجات دينامية في الأسواق، حيث زاد معدل نموها السنوي خلال الفترة قيد الاستعراض على ١٠ في المائة. وتشير الأرقام المفصلة إلى أن منتجات البلاذر الغربي وفاكهة الكيوي والمنجا ولحوم الدواجن هي من المنتجات الدينامية، إذ سجلت معدلات نمو بلغت ١٣,٧ و ١٧ و ١٥,٣ و ١٠,٤ في المائة على التوالي خلال

العقدين المنصرمين. وتشتمل السلع الأساسية الزراعية الأخرى التي تظهر دينامية في الأسواق بدرجات متفاوتة على لحوم الحيوانات القشرية الطازجة؛ ومنتجات الأسماك؛ والدهون الحيوانية والنباتية المعالجة؛ والحبوب والفحم؛ والخضار الطازجة؛ ومنتجات السكر؛ والمارغارين والسمن؛ والمواد النباتية الفجة؛ والتبغ المصنّع؛ ومنتجات اللحوم.

١٧- مشاركة البلدان النامية في القطاعات الرئيسية للسلع الدينامية. يبدو أن البلدان النامية ككل أصبحت أطرافاً فاعلة رئيسية في أسواق الكثير من القطاعات الدينامية^(١)، حيث تستأثر بما نسبته ٣٠ في المائة من الصادرات العالمية من المنتجات العشرين الأكثر دينامية في الأسواق (الجدول ٢). ومع ذلك، لا تتجاوز حصة هذه البلدان من الصادرات العالمية حصة البلدان المتقدمة إلا في حالة الملابس الداخلية المحاكاة التي تُعتبر الصين مُصدراً رئيسي. وتشكل صادرات البلدان النامية نسبة العشر فقط من الصادرات العالمية للمنتجات التي تقوم على قدر كبير من أنشطة البحث والتطوير و/أو تتميز بالتعقّد التكنولوجي و/أو وفورات الحجم. والأجهزة البصرية هي الحالة الوحيدة في هذه الفئة التي تستأثر فيها البلدان النامية بمقدار ربع الصادرات العالمية تقريباً.

الجدول ٢

حصة المصدرين الرئيسيين والاقتصادات النامية من الصادرات العالمية لأكثر القطاعات دينامية في الأسواق، ٢٠٠١^(١)

(النسبة المئوية)

رمز التصنيف الموحد للتجارة الدولية	مجموعة المنتجات	حصة البلدان النامية	البلدان المصدرة الرئيسية	الحصة	البلدان النامية المصدرة الرئيسية	الحصة
٢٨٩	خامات وخلاصة المعادن النقيسة ونفايات وبرادة الفلزات الخسيسة غير الحديدية	٤٢	الولايات المتحدة بابوا غينيا الجديدة كندا جنوب أفريقيا ألمانيا	٢٤ ٢٣ ٨ ٨ ٥	بابوا غينيا الجديدة جنوب أفريقيا بيرو بوليفيا جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٣ ٨ ١,٥ ١,٤ ١,٣
٣٤١	غاز طبيعي ومصنع	٣٦	كندا الاتحاد الروسي النرويج الجزائر إندونيسيا	٢٢ ٢٢ ٩ ٧ ٧	الجزائر إندونيسيا ماليزيا الأرجنتين ميانمار	٧ ٧ ٤,٣ ٠,٨ ٠,٧
٥١٥	مركبات حلقيّة عضوية وغير عضوية	٩	آيرلندا ألمانيا الولايات المتحدة فرنسا المملكة المتحدة	٢٢ ١٢ ١١ ٨ ٨	سنغافورة الصين الهند جمهورية كوريا المكسيك	٤,٤ ٢,٤ ٠,٥ ٠,٥ ٠,٤

(١) نشير إلى "قطاعات" عوضاً عن "منتجات" نظراً لأن مستوى التصنيف المفصّل في الجدول ٢ أعلى من مستواه في الأرقام الواردة في الجدول ١. وبالتالي، فإن القطاعات تقابل، في المصطلحات التي نستخدمها، مستوى مؤلفاً من ثلاثة أرقام في التصنيف الموحد للتجارة الدولية، بينما تقابل المنتجات مستوى مؤلفاً من أربعة أرقام في التصنيف نفسه.

الموحد للتجارة		رمز التصنيف		حصة البلدان		البلدان النامية المصدر	
الدولية		مجموعة المنتجات		النامية		الرئيسية	
الحصة		الحصة		الحصة		الحصة	
٥٤١	مستحضرات طبية وصيدلانية	٧	ألمانيا الولايات المتحدة سويسرا المملكة المتحدة فرنسا	١٤ ١١ ١٠ ١٠ ١٠	الصين الهند سنغافورة المكسيك الأرجنتين	١,٥ ١,٠ ٠,٩ ٠,٨ ٠,٣	
٥٥١	زيوت عطرية وعطور ومواد مطيِّبة	١٣	آيرلندا فرنسا الولايات المتحدة سويسرا ألمانيا	٢٦ ١٢ ١١ ١٠ ٨	سنغافورة سوازيلند الصين الأرجنتين المكسيك	٢,٠ ١,٦ ١,١ ١,٠ ٠,٩	
٥٥٣	صناعة العطور ومستحضرات التجميل والتواليت	١٣	فرنسا الولايات المتحدة ألمانيا المملكة المتحدة إيطاليا	٢٤ ١٣ ١١ ١٠ ٦	سنغافورة المكسيك الصين تايلند مقاطعة تايوان الصينية	١,٩ ١,٦ ١,٣ ١,١ ٠,٧	
٦٢٨	مواد مطاطية من فلزات خسيسة حديدية	١٦	ألمانيا الولايات المتحدة اليابان فرنسا كندا	١٥ ١٤ ١١ ٧ ٦	الصين مقاطعة تايوان الصينية تايلند المكسيك سنغافورة	٢,٩ ٢,٢ ٢,٢ ١,٥ ١,٤	
٧١٤	آلات ومركبات غير كهربائية	٤	الولايات المتحدة المملكة المتحدة ألمانيا فرنسا كندا	٣٠ ٢١ ١٢ ١٠ ٦	المكسيك جمهورية كوريا ماليزيا الصين البرازيل	١,٢ ٠,٤ ٠,٤ ٠,٣ ٠,٣	
٧٥٢	معدات آلية لتجهيز البيانات	٤٣	الولايات المتحدة سنغافورة هولندا الصين اليابان	١٢ ١٠ ٩ ٨ ٧	سنغافورة الصين مقاطعة تايوان الصينية المكسيك ماليزيا	١٠ ٨ ٧,٠ ٥,٦ ٤,٥	
٧٥٩	قطع غيار ولوازم للآلات والمعدات المكتبية لمعالجة البيانات	٤٥	الولايات المتحدة اليابان مقاطعة تايوان الصينية سنغافورة آيرلندا	١٣ ١٠ ٩ ٨ ٧	مقاطعة تايوان الصينية سنغافورة ماليزيا الصين تايلند	٩ ٨ ٦,٦ ٦,٦ ٤,٥	
٧٦٤	معدات وقطع غيار للاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٢	الولايات المتحدة المملكة المتحدة ألمانيا الصين جمهورية كوريا	١١ ٩ ٨ ٨ ٦	الصين جمهورية كوريا المكسيك ماليزيا مقاطعة تايوان الصينية	٨ ٦ ٥,٨ ٣,١ ٢,٧	
٧٧١	آلات توليد الطاقة الكهربائية وما يتصل بها من قطع غيار	٤١	الصين الولايات المتحدة ألمانيا المكسيك اليابان	١٢ ١٠ ١٠ ٩ ٧	الصين المكسيك مقاطعة تايوان الصينية سنغافورة تايلند	١٢ ٩ ٥,٧ ٢,٩ ٢,٧	

رمز التصنيف الموحد للتجارة الدولية	مجموعة المنتجات	حصة البلدان النامية	البلدان المصدرة الرئيسية	الحصة	البلدان النامية المصدرة الرئيسية	الحصة
٧٧٢	أجهزة كهربائية من قبيل مفاتيح الوصل والقطع والمرحلات والفواصم الانصهارية والقوابس	٢٩	ألمانيا الولايات المتحدة اليابان فرنسا المكسيك	١٤ ١٤ ١٢ ٦ ٦	المكسيك مقاطعة تايوان الصينية الصين سنغافورة ماليزيا	٦ ٥,٢ ٤,٤ ٣,٤ ٣,١
٧٧٣	معدات توزيع الطاقة الكهربائية	٣٧	المكسيك الولايات المتحدة ألمانيا الصين اليابان	١٧ ١٢ ٩ ٥ ٥	المكسيك الصين جمهورية كوريا مقاطعة تايوان الصينية الفلبين	١٧ ٥ ١,٩ ١,٧ ١,٦
٧٧٦	صمامات وأنباب وقطع غيار أيونية حرارية ذات كاثود بارد وضوئي	٤٧	الولايات المتحدة اليابان سنغافورة ماليزيا مقاطعة تايوان الصينية	١٧ ١٤ ١٣ ٧ ٧	سنغافورة ماليزيا مقاطعة تايوان الصينية جمهورية كوريا الفلبين	١٣ ٧ ٧ ٦,٨ ٥,٨
٧٧٨	ألات وأجهزة كهربائية مصنوعة من فلزات خسيصة حديدية	٢٨	اليابان الولايات المتحدة ألمانيا الصين المكسيك	١٧ ١٢ ١٢ ٨ ٦	الصين المكسيك مقاطعة تايوان الصينية سنغافورة جمهورية كوريا	٨ ٦ ٣,٨ ٣,٤ ١,٩
٧٨٣	مركبات برية مصنوعة من فلزات خسيصة غير حديدية	١١	ألمانيا هولندا كندا بلجيكا فرنسا	٢٣ ١٢ ١١ ٩ ٧	جمهورية كوريا تركيا البرازيل المكسيك بوتسوانا	٣,٦ ٢,٣ ١,٤ ١,٣ ٠,٥
٨٤٦	ملابس داخلية محاكاة أو منسوجة	٦٠	الصين الولايات المتحدة تركيا المكسيك إيطاليا	١٣ ٧ ٥ ٥ ٥	الصين تركيا المكسيك الهند هونغ كونغ (م إ خ، الصين)	١٣ ٥,٤ ٥ ٤,١ ٢,٩
٨٧١	أدوات وأجهزة بصرية	٢٣	اليابان الولايات المتحدة ألمانيا مقاطعة تايوان الصينية الصين	٢٧ ٢٠ ٩ ٧ ٥	مقاطعة تايوان الصينية الصين هونغ كونغ (م إ خ، الصين) جمهورية كوريا سنغافورة	٧ ٥ ٢,٦ ٢,٥ ١,٢
٨٧٢	معدات وأجهزة طبية	١٧	الولايات المتحدة ألمانيا هولندا المكسيك المملكة المتحدة	٢٧ ١١ ٦ ٦ ٥	المكسيك سنغافورة الصين الجمهورية الدومينيكية كوستاريكا	٦ ٢,٣ ٢,٠ ١,٧ ١,٠
	المجموع	٣٠				

المصدر: دليل إحصاءات الأونكتاد.

(أ) مراتب مجموعات المنتجات مصنفة بحسب النمو في قيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠١.

١٨- وتزيد حصة البلدان النامية من إجمالي صادرات المنتجات التي تدرج في فئات معدات التجهيز الآلي للبيانات، وأجزاء الآلات المكتبية، وآلات توليد الطاقة الكهربائية وأجهزة الترانزستور والصمامات على ٤٠ في المائة. والبلدان الصناعية هي المصدرة الرئيسية للمنتجات الأكثر دينامية في الأسواق العالمية. ولم يفلح، من بين البلدان النامية، سوى بعض اقتصادات شرق آسيا في تزويد الأسواق العالمية بكمية كبيرة من المنتجات الدينامية، بينما يبدو أن معظم المناطق النامية الأخرى ظلت مستبعدة من هذه العملية إلى حد بعيد. وحتى في حالة الرعيل الأول من الاقتصادات الحديثة التصنيع، لا يندرج من منتجاتها الأكثر دينامية سوى ثلاثة منتجات من ضمن المنتجات العشرين الأكثر دينامية في الأسواق العالمية. وهذه المنتجات هي أجهزة الحاسوب، وأجزاء أجهزة الحاسوب والآلات المكتبية، والأجهزة البصرية. وثمة سمة مهمة تميز أداء الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا وهي أنها تمكنت من حيازة حصص في جميع الأسواق، مما يدل على بروزها كقواعد إنتاج عالمية. وقد ساعد توسع الصادرات من بعض المنتجات الغذائية التي تدرج ضمن أكثر المنتجات الزراعية دينامية على تحسين الأداء التجاري لكل من البرازيل وكينيا والصين وتايلند. وتشارك جنوب آسيا في عدد من القطاعات الدينامية، ولكن صادراتها من الأجهزة الإلكترونية أقل بكثير من صادرات شرق آسيا. ويبدو أن مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي محدودة في أكثر الصادرات العالمية دينامية، بينما لا تزال أقل البلدان نمواً ومعظم البلدان الأفريقية مهمشة. وما فتئت المشاكل الهيكلية وتلك المتعلقة بجانب العرض وتكلفة رأس المال وظروف السوق الخارجية وما إلى ذلك من المشاكل تؤثر في قدرة الكثير من هذه البلدان على تنويع منتجاتها لتتحول إلى صادرات ذات قيمة مضافة أعلى.

الإطار ٢- تقارب العلوم البيولوجية والإلكترونيات: التغيرات التكنولوجية والآفاق التجارية للبلدان النامية

لقد أخذ التقارب المتزايد بين العلوم البيولوجية والإلكترونيات يحدث تغييراً جذرياً في مجال الرعاية الصحية بأكمله، بدءاً من تحديد الأمراض وتشخيصها وانتهاءً بعلاجها والوقاية منها. وهذا يفتح مجالاً واسعاً لأعمال تجارية عالمية، مستقطباً بذلك الشركات الناشطة في مجالات مختلفة لكي تعمل معاً في هذا المجال الذي لفت بالفعل انتباه شركات عالمية رئيسية، بما في ذلك احتمال استحواذ شركة GE، الشركة الأمريكية الصناعية العملاقة، على شركة Amersham International، وهي إحدى شركات المملكة المتحدة للتكنولوجيا الأحيائية والطبية في صفقة قيمتها ٩ بلايين دولار أمريكي. ويشير هذا إلى مرحلة جديدة من "التدمير الخلاق" الذي يعرف به هذا القطاع جيداً. وبإمكان البلدان النامية أن تستفيد من الفرص التي يحتمل أن تتيحها هذه العملية.

وتشير إحصاءات الأونكتاد إلى أن قيمة التجارة العالمية في المعدات والأجهزة الطبية بلغت أكثر من ٢٥٠ بليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، وقد ظلت تنمو بمعدل فاق ٩ في المائة خلال العقد المنصرم. وتستأثر البلدان النامية بما يقارب خمس هذا الرقم. وبينما تستأثر خمسة بلدان (المكسيك وسنغافورة والصين والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا) بحصة الأسد من صادرات البلدان النامية التي تدرج في هذه الفئة، هناك عدد من البلدان الأخرى، مثل الهند، لديها إمكانات كبيرة في هذا المجال. والبلدان التي يمكن أن تحقق أكبر المكاسب هي البلدان النامية التي تمكنت من إحراز تقدم في إرساء الهياكل الأساسية للهندسة الطبية ولتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما تتيح هذه العملية إمكانات كبيرة للابتكار في مجال منتجات المستحضرات الصيدلانية والطبية، حيث أثبت عدد من البلدان النامية حضوره بشكل ملحوظ في ميدان التجارة العالمية.

وثمة طريقة أخرى محددة يمكن من خلالها لهذه العملية أن تساعد البلدان النامية، وهي تتمثل في تشخيص الأمراض ومكافحتها. ومن الضروري أن يواصل التعاون والعمل المتعدد الأطراف التركيز على المصالح العامة العالمية في هذا الصدد، تماماً مثلما حدث في حالة جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وكذلك في حالة الصحة العامة. ومن شأن هذا أيضاً أن يسهل مشاركة البلدان النامية في هذا الميدان.

المنتجات المفضلة بيئياً وغيرها من القطاعات غير التقليدية

١٩- هناك عدد من القطاعات الأخرى التي أخذت البلدان النامية تظهر فيها كأطراف فاعلة مهمة. وفي حين أن بعض هذه القطاعات يستأثر بحصة كبيرة من التجارة العالمية، فإن الكثير من القطاعات الأخرى تنتهج منتجات جديدة بأحجام تجارية صغيرة. وليس للكثير من هذه المنتجات عناوين محددة تدرج تحتها في التصنيف التجاري ومن ثم فهي تدرج تحت عناوين فرعية بوصفها منتجات "أخرى".

٢٠- وتشمل المنتجات المفضلة بيئياً المنتجات العضوية والمنتجات الحرجية غير الخشبية، والمنتجات القائمة على المعارف التقليدية، ومنتجات الطاقة المتجددة. وتشهد أسواق أنواع معينة من المنتجات المفضلة بيئياً نمواً سريعاً ويمكن زيادة ترويجها. فقيمة السوق العالمية للأغذية والمشروبات العضوية، على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٣ قد بلغت، وفقاً للتقديرات، ما يتراوح بين ٢٣ و ٢٥ بليون دولار أمريكي. وتوجد الأسواق الرئيسية للمنتجات العضوية في شمال أوروبا وغربها والولايات المتحدة واليابان، بينما تشهد الأسواق المحلية نمواً في بعض البلدان النامية.

٢١- وتوجد مجموعات منتجات زراعية وطبيعية غير خشبية وغير تقليدية تتميز، كقاسم مشترك، بقيمة مضافة، محتملة أكبر، بالرغم من أن مستويات إنتاجها متدنية عموماً. ولهذه المجموعات، في الكثير من الحالات، دور هام في توليد الدخل المحلي في المجتمعات الريفية ومجتمعات السكان الأصليين. وتشمل مجموعات المنتجات الرئيسية ما يلي: المنتجات النباتية الصالحة للأكل؛ والمكونات الغذائية (مثل المواد الملونة والمطوية)؛ ومكونات منتجات التجميل والمكونات الطبيعية الصيدلانية والنباتات الطبية (كالنباتات العطرية والطبية ومستخلصاتها، والزيوت العطرية، والعطور، والأصباغ الطبيعية، والأنزيمات والمركبات الكيميائية والبيولوجية)؛ ومنتجات الطب التقليدي (مثل الطب الإيورفيدي والطب الصيني)؛ والمطاط والأصماغ والألياف الطبيعية وما يتصل بها من منتجات؛ ومنتجات الطب الطبيعي والطب التقليدي؛ والمنتجات الحيوانية ومشتقاتها؛ وغيرها من المنتجات الطبيعية (مثل منتجات الصناعات اليدوية والجلود النباتية). ويشترك الكثير من هذه المنتجات من النظم الإيكولوجية الحرجية، التي تفهم المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين إيكولوجيتها وإدارتها أفضل فهم. ويشكل بعض هذه المنتجات مصدراً للابتكار في مجال صناعة المستحضرات الصيدلانية والصناعات التكنولوجية الأحيائية وصناعة مواد التجميل والمواد الكيميائية الزراعية.

قطاعات الخدمات الناشئة والدينامية ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية

٢٢- *التعاقد الخارجي على توفير الخدمات*. لا يعد التعاقد الخارجي على توفير الخدمات، بهذه الصفة، أمراً جديداً، فهو معروف فيما بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومع ذلك، ونتيجة للإنجازات في تكنولوجيا الشبكات، وظهور شبكات البيانات فائقة السرعة، وتزايد اتساع النطاق الترددي، فإن عمليات التعاقد الخارجي على توفير الخدمات أخذت تنتشر على نطاق العالم خلال السنوات الأخيرة، حسبما يتبين من التعميم السريع على النطاق الدولي للخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك إسناد العمليات التجارية إلى جهات خارجية. وقد أتاح ذلك للبلدان النامية من المشاركة في هذه العملية. ويقدر حجم الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات وعمليات إسناد الأعمال التجارية إلى جهات خارجية في السوق العالمية بمبلغ سيصل بحلول عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠٠ بليون دولار أمريكي. وقد نمت هذه السوق منذ عام ١٩٩٩ معدل بلغ في متوسطه ٢٣ في المائة. ويشير تقدير آخر

إلى أن قيمة عمليات إسناد الأعمال التجارية إلى جهات خارجية في شتى أرجاء العالم ستزيد لتصل إلى ٥٨٥ بليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٥. وهذا يمثل إحدى أسرع خدمات التجارة الإلكترونية تطوراً. ويفضي التعاقد الخارجي على توفير الخدمات إلى نتائج مفيدة للبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على حد سواء.

الإطار ٣ - التعاقد الخارجي على توفير الخدمات مع موردين في البلدان النامية: الوافد الجديد إلى عالم التجارة

يمثل التعاقد الخارجي على توفير الخدمات مع موردين من البلدان النامية، في سياق بيئة معولة للأعمال التجارية والخدمات التي توفر على مدار الساعة، أداة استراتيجية أساسية لعدد متزايد من الشركات تتيح لها تحقيق وفورات مالية تزيد نسبتها على ٧٠ في المائة. ووفقاً لبيانات معهد ماکرتري العالمي، فإن كل خدمة تتعاقد إحدى الشركات الأمريكية مع جهات خارجية لتقديمها بمبلغ دولار أمريكي واحد تولّد ما قيمته ١,٤٥ دولاراً أمريكياً على الصعيد العالمي، وهو مبلغ تسترد منه الولايات المتحدة ما قيمته ١,١٢ دولاراً، بينما يحصل البلد المقدم للخدمة على ٣٣ سنتاً. وتشمل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تستفيد من عمليات التعاقد الخارجي على توفير الخدمات الهند، والصين، والبرازيل، والفلبين، والاتحاد الروسي، بالإضافة إلى عدد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

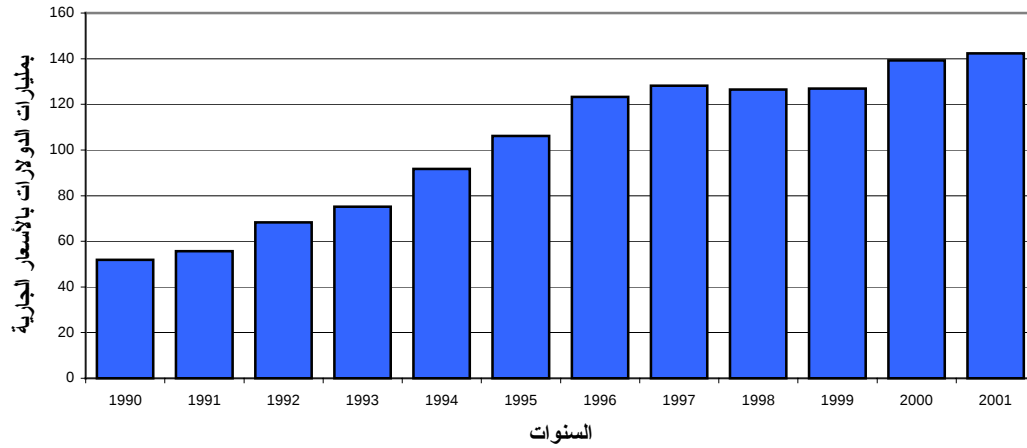
ويرد فيما يلي الفئات الرئيسية لخدمات الأعمال التجارية والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات المتعاقد عليها مع موردين في البلدان النامية، مرتبة بحسب سلسلة القيمة ترتيباً تصاعدياً: ١٠ أنشطة تسجيل البيانات وتحويلها من قبيل خدمات النسخ الطي والقانوني؛ ٢٠ خدمات التجهيز والرسائل الصوتية القصيرة وخدمات دعم العلاقات مع الزبائن بواسطة الحاسوب على أساس القواعد التي يحددها الزبون، بما في ذلك خدمات مراكز الاتصال، وتجهيز البريد الإلكتروني، ومعالجة البيانات، وإصدار الفواتير ودفعها؛ ٣٠ أنشطة حلّ المشاكل واتخاذ القرارات، مثل إيجاد حلول لتحسين العمليات أو تبسيط وتنسيق النظم، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية والتطبيقات الحاسوبية؛ ٤٠ خدمات الاتصالات التي تنطوي على تفاعل مباشر مع العملاء وتعاملات أكثر تفصيلاً مع الزبائن لا تقتصر على مجرد دعم خدمات إرسال الرسائل الصوتية مثل خدمات دعم المواقع على الشبكة العالمية ومكاتب مساعدة الزبائن والخدمات التقنية لتجهيز عمليات المكاتب الخلفية وخدمات دعم تطوير البرامج الحوسبة لجميع الأعمال التجارية وخدمات دعم الأجهزة الحاسوبية؛ ٥٠ طائفة من الخدمات في مجال البحث والهندسة، بما في ذلك البحث والتطوير في ميدان صناعة المستحضرات الصيدلانية والنماذج الثلاثية الأبعاد والتحليل الدقيق وتحليل الديناميات الحاسوبية التي تتسم بالسهولة، والمواصفات التقنية للعطاءات وهندسة المنشآت، والتحليلات المالية.

٢٣ - حركة الأشخاص الطبيعيين. تشكل حركة الأشخاص الطبيعيين المقدمين للخدمات مصدراً رئيسياً من مصادر حصائل الصادرات بالنسبة لعدد من البلدان. ويصل مبلغ التحويلات المالية حالياً إلى حوالي ٧٠ بليون دولار أمريكي سنوياً، وهو يتجاوز المستوى الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن المبلغ الإجمالي للموارد المحولة قد يكون أكثر بكثير، بالنظر إلى أن عدداً كبيراً من المعاملات يتم عن طريق قنوات غير رسمية. وتعتبر المكاسب

الدينامية التي يجنيها بلد المنشأ من ذلك كبيرة، لأنها تؤدي إلى زيادة الاستثمارات والمدخرات المحلية، وتعزز تنمية القطاعات الاقتصادية والتجارية الأخرى، وتضمن نقل التكنولوجيا ومهارات تنظيم المشاريع والمعرفة، وتنمّي القدرات البشرية. وهناك فرص مهمة يُحتمل أن تتيح للبلدان النامية أن تجني فوائد كبيرة من قطاعات الخدمات الدينامية، مثل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المهنية، والخدمات في قطاعي الصحة والتعليم، والخدمات الاستشارية. ولذلك، فإن هناك مبررات سياسية واقتصادية قوية لقطع التزامات في إطار أسلوب التوريد ٤ ضمن الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات لإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق على نحو أشمل ومعقول من الناحية التجارية.

٢٤- الخدمات السياحية. يُنظر إلى السياحة، على نحو متزايد، باعتبارها خياراً حيوياً ممكناً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للعديد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً. وكما هو مبين في الرسم البياني ١، فقد زادت القيمة الاسمية لعائدات السياحة التي جنتها البلدان النامية زيادة مستمرة خلال فترة التسعينات، من أكثر من ٥٠ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ١٤٠ بليون دولار في عام ٢٠٠١. وقد أفلح بعض البلدان النامية، بما في ذلك بضعة بلدان من أقل البلدان نمواً، في إرساء علامات تجارية أو إقامة صناعات متخصصة معترف بها دولياً في قطاع السياحة. وبالنسبة إلى بعض البلدان، تعتبر موارد السياحة تراثاً إيكولوجياً. ويمكن لتنمية السياحة تنمية مستدامة أن تشكل طريقة هامة لتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الفوائد المتأتية من الموارد السياحية للبلدان النامية.

الرسم البياني ١ - عائدات البلدان النامية من السياحة



المصدر: المنظمة العالمية للسياحة.

الإطار ٤ - الخدمات السياحية في أقل البلدان نمواً: بلدان فقيرة ووجهات سياحية غنية

على الرغم من أن أقل البلدان نمواً لا تشكل سوى ٠,٥ في المائة من صادرات الخدمات العالمية، فإن الخدمات الدولية تمثل جانباً مهماً من جوانب اقتصاداتها. ففي نهاية فترة التسعينات شكلت الخدمات ما يقارب خمس إجمالي صادرات هذه البلدان من السلع والخدمات. وارتفعت حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية من الخدمات السياحية من ٠,٦ في المائة في عام ١٩٨٨ إلى ٠,٨ في المائة في نهاية التسعينات. وطوال فترة التسعينات، ازداد تدفق السواح إلى أقل البلدان نمواً بسرعة فاقت سرعته في بقية العالم. ولوحظ حدوث نمو قوي بصفة خاصة في سبعة من أقل البلدان نمواً هي: كمبوديا ومالي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار وساموا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وطوال فترة التسعينات، ظلت السياحة تشكل قطاع الصادرات الرئيسي في اقتصادات بعض أقل البلدان نمواً، مثل ملديف وغامبيا وفانواتو وتوفالو. ولا تزال السياحة من بين القطاعات الخمسة الأكثر أهمية في حوالي ثلثي أقل البلدان نمواً. وقد ساعدت الخدمات السياحية، في حالة ملديف وفانواتو، على توليد فائض في ميزان تجارة السلع والخدمات الخارجي. ولا تزال السياحة الدولية في جزر القمر وساموا وجمهورية تنزانيا المتحدة من أهم مصادر إيرادات النقد الأجنبي منذ عام ١٩٨٥. وتمثل السياحة بالنسبة للكثير من أقل البلدان نمواً خياراً حيوياً لتحقيق تنمية مستدامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والحد من الفقر، والاندماج في الاقتصاد العالمي اندماجاً مفيداً.

ثالثاً - المحددات الرئيسية لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة

السياسات الوطنية

٢٥ - تشير التجارب الناجحة إلى أهمية ثلاثة عناصر أساسية على صعيد السياسات العامة - وهي: تهيئة بيئة مواتية للاستثمار تنسجم فيها مصالح الشركات مع مصالح التنمية الوطنية انسجاماً متبادلاً؛ وبناء القدرة التوريدية والقدرة التنافسية؛ وإدارة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي إدارة فعالة. وقد نُفذت طائفة من التدابير لإيجاد صلة قوية بين الاستثمارات والأرباح. واستخدمت سياسات ضريبية لتشجيع استبقاء أرباح الشركات.

٢٦ - وقد اشتملت أدوات السياسة العامة ذات التركيز القطاعي على الحماية الانتقائية، ومنح إعفاءات محددة من الضرائب والرسوم، وتدابير رقابة على أسعار الفائدة وتخصيص الائتمانات، وإدارة المنافسة. وتضمنت سياسات القطاع الخارجي التحرير التدريجي وإدارة أسعار الصرف. وأُخذت تدابير لتيسير أعمال البحث والتطوير على الصعيد المحلي، بما في ذلك تقديم الإعانات المالية، ولا سيما للمشاريع الكبيرة والتي تنطوي على مجازفة، وإنشاء حظائر علمية ومجمعات صناعية خاصة. وطُبقت هذه السياسات ضمن أطر زمنية محدّدة وبطريقة موجهة نحو تحقيق أهداف معينة، مع تحديد معايير أداء واضحة.

عولمة نُظم الإنتاج

٢٧ - ما برحت النُظم الدولية لتقاسم الإنتاج والإنتاج المتكامل التي تستفيد من خلالها الشركات عبر الوطنية من التغيرات السريعة في الفوارق في التكاليف والموارد والخدمات اللوجستية، تشكل المحرك الرئيسي لعولمة عملية

الإنتاج. ويرتبط أداء البلدان الأكثر نجاحاً في توسيع صادراتها من المنتجات الدينامية والجديدة ارتباطاً وثيقاً بتوسع نُظم الإنتاج الدولية. وتستأثر فروع الشركات الأجنبية الموجودة في بعض هذه البلدان بحوالي نصف صادرات المصنوعات أو أكثر من ذلك. وهناك أيضاً نمط إقليمي مميز في مختلف خبرات البلدان، حيث يتركز معظم النشاط التصديري للشركات عبر الوطنية في العالم النامي في عدد قليل جداً من البلدان، ولا سيما في شرق وجنوب شرق آسيا. وما فتئت متطلبات الأداء التصديري المرتبطة بخوافز من قبيل إعانات التصدير تمثل أداة مهمة يستخدمها عدد من البلدان لتشجيع الشركات عبر الوطنية على اغتنام فرص التصدير، ولكن هذه الإعانات مقيّدة في إطار الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.

٢٨- إن التغير السريع في استراتيجيات الشركات وتزايد تعقد نظم الإنتاج يثيران صعوبات بالنسبة للموردين الأصغر والأحدث من البلدان النامية ممن لا تتوفر لديهم القدرات والمزايا التنافسية اللازمة. ومع ذلك، ينبغي للبلدان النامية أن تنظر إلى مسألة تحديد ومواصلة توسيع صناعاتها المتخصصة على امتداد سلسلة القيمة المضافة على أنها أولوية من أولوياتها الأساسية. وهذه البلدان بحاجة أيضاً إلى تشجيع فروع الشركات الموجودة في البلدان المضيفة على إنشاء روابط اقتصادية محلية أكثر متانة، إلى جانب تشجيعها على إحداث تغييرات في المجال التكنولوجي وتعزيز تنمية المهارات وزيادة القيمة المضافة المحلية.

شرك القيمة المضافة المتدنية المتدهورة

٢٩- إن مدى الاستفادة من المشاركة في التجارة في القطاعات الدينامية والجديدة يتوقف إلى حد بعيد على حجم القيمة المضافة المحلية المتأتبة من ذلك. ومع أن بعض البلدان النامية تمكنت من الدخول إلى مجموعة من قطاعات التجارة العالمية هذه، فإنها لم تحقق في الكثير من الحالات زيادات كبيرة في القيمة المضافة لصادراتها. وقد نجحت الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا، بصفة خاصة، في الجمع بين تنوع المنتجات وتوسيع التجارة مع زيادة في القيمة المضافة للمصنوعات وفي الناتج المحلي الإجمالي. ومن جهة أخرى، تجد بلدان نامية أخرى كثيرة نفسها في كثير من الأحيان عالقة في شرك يتمثل في تدني القيمة المضافة وتدهورها وذلك نتيجة لما يلي: (أ) "وهم التصدير" الناجم عن ارتفاع محتوى الصادرات من المواد المستوردة، بحيث أن حصائل الصادرات لا تعكس القيمة المضافة المحلية الحقيقية؛ (ب) "مغالطة التعميم"، التي تنشأ في الحالات التي تندفع فيها بلدان كثيرة جداً نحو نفس القطاعات أو المنتجات، مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل التجاري وحصائل الصادرات، ويفضي بالتالي إلى حرمان هذه البلدان من تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تحسين القيمة المضافة المحلية عن طريق التنويع. وينبغي للبلدان النامية أن تعالج هاتين المشكلتين التوأمين بوصفهما أولوية أساسية من أولويات السياسة العامة.

التغيرات في الدخل والطلب

٣٠- إن مرونة الطلب بالنسبة للدخل العالمي، فيما يتعلق ببعض المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، بما في ذلك بعض المواد الأولية الزراعية والصناعية، تكون متدنية عادة، مما يدل لأول وهلة على أن نمو الدخل العالمي قد لا يفضي إلى زيادة كبيرة في الطلب. ومع ذلك، يتوقف الأمر إلى حد بعيد على تكوين النمو في الطلب العالمي. وكما يتضح من حالة نمو الطلب في الصين خلال السنوات القليلة الماضية، باعتبار أن الصين ذاتها تمثل عاملاً دينامياً رئيسياً في التجارة العالمية، فإن البلدان التي تتدنى فيها مستويات الدخل تتميز بمرونة

دخل أعلى فيما يخص المنتجات الغذائية والمواد الأولية على حد سواء. وهذا يدل على أن الكثير من قطاعات البلدان النامية ومنتجاتها التي أظهرت دينامية محدودة في السوق العالمية يمكن أن تصبح أكثر دينامية إذا ارتفع معدل النمو في هذه البلدان إلى مستوى كاف. وعلى أية حال، تتمتع المنتجات الدينامية بمستوى أعلى من مرونة الطلب بالنسبة للدخل. وعلى سبيل المثال، فقد تجاوز الطلب على منتجات تكنولوجيا المعلومات في الكثير من البلدان مستوى نمو الدخل، مما أفضى إلى زيادة حصة الإنفاق على هذه المنتجات. وعلاوة على ذلك، فإن عوامل من قبيل إدخال التحسينات في ابتكار المنتجات واستخدامها فضلاً عن الاتجاهات ذات الصلة بأسلوب الحياة هي أيضاً من بين العوامل التي تؤثر في الطلب.

الوصول إلى الأسواق ودخولها

٣١- إن قدرة البلدان النامية على المشاركة في التجارة في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية تعتمد إلى حد كبير على مدى قدرتها على الاستجابة للفرص الجديدة المتاحة في الأسواق العالمية. وتعتمد مقدرتها على القيام بذلك اعتماداً كبيراً على شروط الوصول إلى الأسواق ومتطلبات دخولها التي تحددها البلدان المستوردة، بما في ذلك المتطلبات التي تحددها شبكات التوزيع الضخمة. ويعني الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالنسبة للكثير من البلدان النامية، القدرة على استيفاء شروط دخول الأسواق هذه، وخلق القوة الدافعة لزيادة القدرة التنافسية وتحقيق التنمية. ويعتبر تدليل بعض العقبات التي تعترض سبل الوصول إلى الأسواق ودخولها صعباً حتى على الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في أسواق كل منهما، مما يؤدي إلى تعاظم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية.

٣٢- وهناك مجموعات عامة من العوامل التي قد تسهم في التأثير، إيجابياً أو سلبياً، على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية بصفة عامة، وعلى تنوع هذه الصادرات لتشمل قطاعات دينامية وجديدة بصفة خاصة. وهذه العوامل هي: (أ) تحسين سبل الوصول إلى الأسواق على نحو فعال ويمكن التنبؤ به في المجالات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية في أسواقها الرئيسية؛ (ب) شروط دخول الأسواق والمعايير المقبولة عالمياً أو المعايير المفروضة من جانب واحد أو من قبل كيانات خاصة ولوائح الصحة والسلامة التي قد تعطل الوصول إلى الأسواق؛ (ج) القدرة التنافسية، وبالتالي الأداء التصديري لشركات و/أو صناعات البلدان النامية وقدرتها على الاستجابة لتغير شروط ومتطلبات الوصول إلى الأسواق ودخولها.

رابعاً - الآثار على صعيد السياسة العامة

٣٣- من الدروس المستخلصة من التجارب الناجحة أن على البلدان النامية نفسها أن تعتمد ما هو ضروري من الخيارات الاستراتيجية على صعيد السياسة العامة فيما يتعلق بمشاركتها المفيدة في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية. ويجب أن تكون هذه الخيارات مبنية على تقييم حقيقي للمزايا النسبية الفعلية والمحتملة لكل بلد فيما يخص مختلف القطاعات وكذلك في سياق سلسلة القيمة ككل. ولا توجد خارطة طريق واحدة لإحراز النجاح؛ ومع ذلك، لا بد من استيفاء عدد من الشروط الأساسية المسبقة. فجوودة الإدارة الاقتصادية والمالية، ودرجة الاستقرار السياسي، وكفاءة الإدارة العامة، وفعالية إدارة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، هي من بين العوامل الأساسية التي تؤثر في جهود البلدان النامية. ومن المهم أيضاً ضمان تماسك أهداف وغايات مختلف السياسات العامة والتدابير، وتعزيز أوجه التآزر فيما بينها إلى أقصى حد. صحيح أن البلدان النامية لا تتوفر لها

اليوم طائفة الخيارات التي كانت متاحة لتلك البلدان من بينها التي كانت سبّاقة إلى التصنيع، الأمر الذي يعزى، بشكل كبير، إلى الأحكام الخاصة بالعمليات "داخل الحدود". بموجب بعض اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ومن هذا المنطلق، تُعتبر مسألة "حيّز التحرك" المتاح للسياسة العامة مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لمناقشة نهج السياسة العامة في سياق القطاعات الجديدة والدينامية.

٣٤- ومما يتّسم بنفس القدر من الأهمية المسائل المتصلة بتوفير التمويل الكافي للتنمية وتخفيض الديون بشكل معقول، إلى جانب المسائل المتعلقة بهيكل السوق الدولية، وهي مسائل تؤثر على القدرة التنافسية لصادرات البلدان النامية. وينبغي أن تكون إعادة تصميم برامج التعاون الإنمائي بحيث تدعم جهود البلدان النامية على نحو كاف ومتناسك كي تشارك مشاركة مفيدة في القطاعات الجديدة والدينامية، إحدى الأولويات المهمة للجهات المانحة. ولا بد في نفس الوقت من التصدي بفعالية للضغوط الحمائية التي تتجلى حالياً في حالة المنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، وأسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وفي عمليات التعاقد الخارجي على توريد الخدمات. وإن وضع استراتيجية ناجحة يتطلب إقامة شراكة حقيقية وبذل جهود مشتركة بين البلدان النامية وشركائها الإنمائيين.

٣٥- ويرد أدناه بحث لبعض المسائل المتعلقة بالسياسة العامة بهدف المساعدة في المناقشات التي ستجرى أثناء الجلسات الموضوعية للأونكتاد الحادي عشر بشأن خيارات واستراتيجيات السياسة العامة الرامية إلى دعم مشاركة البلدان النامية في أكثر قطاعات التجارة العالمية دينامية. وكما لوحظ في البداية، فإن المقصود بهذه المناقشات إعطاء توجيهات عامة، أما السياسات والإجراءات المحددة فستتفاوت فيما بين القطاعات والبلدان. ولذلك، يواجه المسؤولون عن رسم السياسات العامة في كل بلد تحدياً مهماً يتمثل في وضع أطر سياسية عامة تتناسب مع حالة بلدانهم، وتطبيق أدوات السياسة العامة بطريقة استراتيجية ومتناسكة ومفيدة.

بناء قدرات التوريد التنافسية

٣٦- هناك هدفان استراتيجيان مهمان من أهداف السياسة العامة على المستويات الكلية والقطاعية والجزئية يتعلقان بزيادة قدرة التوريد المحلية وتعزيز القدرة التنافسية على المستوى الدولي. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على نحو وافٍ في السياسات والتدابير المعتمدة بعض الإخفاقات المحددة للأسواق، والأسواق المفقودة، والافتقار إلى قاعدة لتنظيم المشاريع، وأوجه القصور التي تشوب أسواق التكنولوجيا وأسواق رأس المال، والمخاطر التي ينطوي عليها استهلال أنشطة جديدة ومخاطر التصدير، والروابط والعوامل الخارجية فيما بين مختلف القطاعات. وينبغي أن تشمل المحاور الرئيسية لمزيج ملائم من السياسات العامة على ما يلي:

- تهيئة بيئة مستقرة وداعمة على صعيد الاقتصاد الكلي وفي المجالين التنظيمي والمالي، مع بناء الهياكل المؤسسية الضرورية؛
- الاستخدام الاستراتيجي للسياسات التكميلية (مثل السياسات التجارية والصناعية والمالية والتكنولوجية) بغية معالجة أوجه القصور الهيكلية، وتضييق الفجوات في التكنولوجيا والبنى التحتية وتطوير القدرات الإنتاجية؛

- تعزيز القدرات المؤسسية من أجل تصميم السياسات وتنفيذها، ومن أجل المشاركة في المفاوضات التجارية المتصلة بذلك على الصعيد الدولي؛
 - التعاون الفعال بين الحكومات والشركات التجارية، بما في ذلك تحقيق التوافق بين أهداف السياسات الوطنية والمصالح الأساسية للشركات التجارية والحفاظ على هذا التوافق؛
 - استخدام السياسات الاجتماعية استخداماً هادفاً (مثل سياسات التعليم والصحة والعمالة) بغية تنمية الموارد البشرية والنهوض بمستواها، مع التركيز على توزيع المكاسب على نطاق واسع.
- ٣٧- السياسات العامة على مستوى القطاعات والمؤسسات. ينبغي لأي استراتيجية ناجحة أن تسعى إلى تقديم دعم محدد الأهداف من أجل:
- تعزيز قدرة الشركات على الابتكار ودمج التكنولوجيا في اتجاه التخصص في سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى؛
 - إنشاء شبكات قوية من المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ترتبط ارتباطاً فعالاً بالأسواق العالمية، فضلاً عن ارتباطها بشركات رئيسية ذات صلة بالتجارة الدولية؛
 - تقديم المساعدة للمشاريع النسوية، والقطاعات الحضرية غير الرسمية، والإنتاج التقليدي والريفي؛
 - ضمان زيادة سبل الحصول على المعلومات المتخصصة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالأسواق، وضمان المزيد من التفاعل بين الموردين والمنتجين، وتوفير السلع العامة ذات الجودة العالية، وتقديم الدعم لتعزيز الاعتراف بالعلامات التجارية، واتخاذ تدابير أخرى لتسهيل الأعمال التجارية والتجارة بغية تحسين الكفاءة والقدرة التنافسية الجماعية؛
 - إنشاء بني تحتية يعول عليها وتتسم بجودة عالية، مثل البنى التحتية للنقل والمواصلات التي تُصان صيانة جيدة؛ ومرافق المعلومات والاتصالات والتسويق ومرافق الخدمات اللوجستية؛ وإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات ومجمعات صناعية وعلمية.

اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو التنمية

- ٣٨- ثمة تحدٍّ رئيسي يواجه البلدان النامية يتمثل في مدى قدرتها على الاستفادة الاستراتيجية من إمكانات الشركات عبر الوطنية من أجل ضمان تمكنها من التحول بنجاح إلى صادرات ذات قيمة مضافة عالية ومتزايدة، والتمكن في إطار هذه العملية من تحقيق أكبر قدر من المكاسب الإنمائية. وينبغي للسياسات والتدابير المعتمدة أن تهدف إلى ما يلي:

- ضمان أن تكون غايات وأهداف السياسات العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة متفقة مع أهدافها وسياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الأوسع وأن تشكل جزءاً لا يتجزأ منها؛

- تقديم مجموعة من الحوافز لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو "التسابق إلى القمة" وليس "نحو الحضيض" وذلك من أجل ضمان قيام الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في القطاعات الدينامية والجديدة وزيادة الفوائد التي تجنيها البلدان المضيضة من تلك الاستثمارات إلى أقصى حد؛
- إشراك فروع الشركات الأجنبية في تنمية الموارد البشرية والنهوض بمستواها، وفي التطوير المؤسسي والتكنولوجي؛
- تشجيع إقامة الروابط بين الموردّين المحليين والفروع الأجنبية من أجل زيادة الفوائد المتأتية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أقصى حد، وضمان النهوض على نحو مستدام بالأنشطة الموجهة نحو التصدير، والمساعدة في نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا إلى الشركات المحلية؛
- العمل على ضمان تدخل الحكومة استراتيجياً لتسهيل إقامة التكتلات الصناعية التي تشمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ودخولها

- ٣٩ - دور النظام التجاري المتعدد الأطراف. تتيح المفاوضات في إطار برنامج عمل الدوحة فرصة مهمة لمعالجة عدد من القضايا الأساسية المهمة بالنسبة لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة:
- المعالجة الفعالة لمسائل ارتفاع التعريفات، والذرى التعريفية والتصاعد التعريفي التي تواجه المنتجات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية؛
 - إجراء إصلاحات هادفة في قطاع الزراعة، بما في ذلك إدخال تحسينات جوهرية على سبل وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وإلغاء إعانات التصدير إلغاءً تدريجياً، والتقليل بشكل كبير من الدعم المحلي المحلّ بالتجارة؛
 - تحرير قطاعات الخدمات وأساليب التوريد ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، ولا سيما أسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛
 - إدراج أحكام وافية وقابلة للتطبيق بشأن المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية لضمان تحقيق جملة أمور، منها أن يتاح لهذه البلدان "حيز التحرك" والمرونة اللازمين على صعيد السياسة العامة؛
 - المعالجة الفعالة للمشاكل الناشئة عن تطبيق البلدان المتقدمة لتدابير في إطار الأحكام المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية، والاتفاق المتعلق بالحوافز التقنية أمام التجارة، وتدابير مكافحة الإغراق؛

الاستفادة من فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي

- ٤٠ - لقد أتاحَت ترتيبات التجارة التفضيلية التي تشمل البلدان النامية بعض الفرص لهذه البلدان لتوسيع صادراتها وتنويعها. ويمكن تمييز ثلاثة أشكال رئيسية من الأفضليات التجارية، وهي: (أ) نظام الأفضليات المعمم؛

(ب) النظم التفضيلية الخاصة لمجموعات من البلدان النامية (مثل اتفاق لومي/كوتونو؛ وقانون النمو والفرص المتاحة في أفريقيا؛ ومبادرة حوض البحر الكاريبي)؛ (ج) ترتيبات التجارة الحرة الإقليمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويختلف هذا الشكل الأخير عن الشكلين الآخرين في أنه يشمل منح الأفضليات التجارية على أساس متبادل لا من طرف واحد.

٤١ - وقد كان نظام الأفضليات المعمم أداة ناجعة بالنسبة للبلدان التي كانت سبّاقة إلى التصنيع والبلدان التي نجحت في التصدير من بين البلدان النامية، بالرغم من أن الفوائد التي عادت على الكثير من البلدان الأخرى المتلقية للأفضليات، بما فيها أقل البلدان نمواً وأفريقيا كانت محدودة. ومن شأن تحسين المخططات التفضيلية أن يؤدي دوراً إيجابياً في مساعدة البلدان التي لم تتمكن من المشاركة على نحو معقول في قطاعات الصادرات الدينامية والجديدة على أن تفعل ذلك. وهذا ما يلي:

- توسيع نطاق المخططات وشموليتها؛
- زيادة تحرير قواعد المنشأ؛
- تلافي فرض الشروط على استخدام المخططات.

٤٢ - إزالة الحواجز التي تعترض الدخول إلى الأسواق. تتفاقم صعوبات الوصول إلى الأسواق من جراء المشاكل ذات الصلة بالقضايا المتعلقة بهياكل الأسواق، واللوائح والتنظيمية والمعايير التقنية وتدابير الصحة العامة والصحة النباتية وقواعد المنشأة المعقدة والمتباينة. بل والأهم من ذلك تدابير ومتطلبات القطاع الخاص مثل المعايير الطوعية. فهناك، مثلاً، اتجاه متزايد نحو مواءمة معايير القطاع الخاص فيما بين سلاسل المتاجر الكبرى الدولية، لجعل استيفاء هذه المعايير أحد شروط الدخول إلى الأسواق. وثمة أولوية أساسية تتمثل في ضمان وضع هذه المعايير والتدابير بصورة شفافة وبمشاركة البلدان النامية وتطبيقها على نحو غير تمييزي.

التعاون والتكامل الاقتصاديان الإقليميان

٤٣ - إن التجارة بين بلدان الجنوب والترتيبات الاقتصادية والتجارة الإقليمية يمكن أن توفر بيئة داعمة للدخول إلى القطاعات الدينامية والجديدة. فقد كان للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومنطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تأثير كبير على توسيع التجارة في قطاعات محددة فيما بين البلدان المشاركة، وكذلك بين هذه البلدان وبقية العالم. ويمكن أن تكون التجارة بين الجنوب والجنوب أساساً تجريبياً مفيداً للبلدان النامية لبناء قدرات تصديرية في القطاعات الدينامية والجديدة. ويظل التقسيم الإقليمي للعمل الذي يشهد تغيراً دينامياً، والمعروف بنموذج "الإوز الطائر"، حيث تدخل البلدان الأقل تقدماً مراحل تصنيعية أبسط بينما تفلح الاقتصادات الأكثر تقدماً في التحول إلى أنشطة تصنيعية متطورة على نحو متزايد، يشكل نموذجاً صالحاً بالنسبة للتعاون الإقليمي. كما أن هذه العملية يمكن أن تساعد البلدان على تجنب الوقوع في شرك القيمة المضافة المتدنية والمتدهورة. ومن شأن تخطيط التقسيم الإقليمي للعمل وفق سلاسل القيمة المضافة أن يساعد البلدان أيضاً في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنويع.

خامساً - خاتمة: دور عمليات استعراض القطاعات التجارية التي يقوم بها الأونكتاد

٤٤ - إن عمليات استعراض القطاعات التجارية التي يقوم بها الأونكتاد يمكن أن تؤدي، من خلال معالجة كل حالة من حالات القطاعات الدينامية والجديدة على حدة، دوراً مهماً في مساعدة المسؤولين عن رسم السياسات العامة وغيرهم من أصحاب المصلحة في تحديد الفرص المتوفرة في قطاعات معينة وفي تحديد خيارات وأدوات السياسة العامة، مع مراعاة الخصوصيات على الصعيد القطري. وبالاستناد إلى الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد (الأعمال التحليلية، وبناء توافق الآراء من خلال المداولات الحكومية الدولية، ودعم بناء القدرات)، وإلى الجمع بين أصحاب المصلحة الأساسيين (بما في ذلك البلدان النامية، وشركاؤها في التنمية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وممثلو القطاع الخاص، بمن فيهم ممثلو الشركات عبر الوطنية المعنية ومؤسسات البلدان النامية، والمجتمع المدني)، يمكن لعمليات استعراض القطاعات التجارية أن تكون بمثابة محفل للحوار بشأن السياسات العامة يركز على ما يلي:

- تحديد قطاعات ومنتجات دينامية وجديدة محددة تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وتحديد أسواقها الفعلية والمحتملة؛
- تحديد الخيارات في مجال السياسة العامة واتخاذ إجراءات عملية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ترجمة الفرص المتوفرة إلى أنشطة تصدير فعلية وإلى قيمة مضافة محلية أعلى؛
- تقاسم الخبرات والدروس المستفادة؛
- القضايا المتعلقة بالوصول إلى الأسواق ودخولها ودور النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية؛
- تعزيز الشراكات والربط الشبكي بين القطاعات العامة والخاصة وغير الحكومية؛
- التعاون الإنمائي، بما في ذلك التعاون في مجال دعم بناء القدرات؛
- توزيع المكاسب الإنمائية مع مراعاة جوانب الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين.

— — — — —